إبتسام الصبّاغ
EBTISAM ALSABBAGH
محاماة - استشارات قانونية - تحكيم Attorney at Law - Legal Consultant - Arbitration

رؤى

نشرة دورية تعنى بالشؤون القانونية والأسرية تصدر عن مكتب المحامية إبتسام الصباغ

العـدد الرابـع عشـر، 1 ينـايـر 2026

ما تُخفيه عن محاميك قد ينسف قضيتك..

المحامية ابتسام الصباغ

كيف تتوقّع أن يكون محاميك حارسك في ساحة القضاء، وأنت تختلق لنفسك سجنًا من الأسرار التي تحجبها عنه؟ تذكّر: كل تفصيلة تُكتم، وكل واقعة تُحجب، ليست مجرد نقص في المعلومة؛ بل هي سلاح يمكن أن يُوجَّه ضدك في لحظة لا تُحمد عقباها.

الصورة الكاملة هي الخريطة التي يبني عليها محاميك خطّة دفاعك. عندما تمنحه نسخة ناقصة أو مُحرّفة، فإنك تدفعه إلى خوض معركة وهو مُعصوب العينين. قد تبدو لك بعض التفاصيل محرجة أو ثانوية، لكنها في الميزان القانوني قد تكون الفارق بين البراءة والإدانة، بين التعويض والخسارة الفادحة.

هل تريد أن تحوّل استشارتك القانونية إلى مجرد تخمين؟ وهل تراهن على أن دفاع محاميك سيكون مغامرة غير محسوبة النتائج؟ الواقع يقول: المحاكم لا ترحم المفاجآت. الخصم يتربّص بأي ثغرة، والقاضي يحكم بالبيّنات والأدلة المتكاملة.

لذلك، لا تترك مجالًا للتخمين. الصدق المطلق مع محاميك ليس خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل هو استراتيجيتك الذكية الأولى والأخيرة. كن شجاعًا في البوح، واضعًا ثقتك في مهنيته وأمانته. فالقضية قضيتك، والمصير مصيرك، والنصر الحقيقي يبدأ عندما تقول كل شيء بوضوح.

"لأن كل كلمة صادقة... خطوة نحو النجاة".

من أروقة المحاكم!!

"**خمسة دنانير في اليوم... غرامة تهديدية رادعة للتعنّت عن تنفيذ الأحكام**"

لجأت إلينا موكلتنا بعد أن ضاقت بها السُبل، وهي تحمل عبئًا إنسانيًا ثقيلًا فبعد سنوات من قيامها بواجب الحضانة على أكمل وجهه وجدت نفسها أمام ظرفٍ قاسٍ؛ ابنها لم يعد طفلًا بل شابًا كبير البنية يعاني من مرض يتطلب رعاية وجهدًا يفوقان قدرتها الجسدية، ولم يكن لجوؤها إلى القضاء تخليًا ولا تقصيرًا بل اعترافًا صادقًا بالعجز حين يصبح العجز أصدق من الادعاء بالقدرة.

صدر الحكم القضائي بنقل حضانة الابن إلى أبيه بوصفه الأقدر على رعايته في هذه المرحلة، وهنا بدءت الحكاية الأب يرفض استلام ابنه! رغم مخاطبته أكثر من مرة من قبل محكمة التنفيذ والتواصل معه من قبل المركز الاجتماعي، إلا أنه اصر على الرفض واستمر بالامتناع عن استلام الابن امتناعًا صريحًا عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ.

أمام هذا التعنّت، تقدمنا بطلب لمحكمة التنفيذ لإيقاع الغرامة التهديدية وذلك بعد ثبوت الامتناع بموجب تقارير رسمية اقر فيها الاب صراحةً برفضه لتنفيذ الحكم وإستلام ابنه، فقضت محكمة التنفيذ الاولى الشرعية بفرض غرامة تهديدية مقدارها خمسة دنانير عن كل يوم تأخير إلى حين تنفيذ الحكم.

قضية موجزة في وقائعها، لكنها عميقة في دلالتها، تؤكد أن العدالة لا تكتفي بإصدار الأحكام، بل تمتد لضمان تنفيذها، حمايةً لمن لم يجدوا سوى القضاء ملاذًا أخيرًا لهم.

جهل الإنسان سبب سخطه

المحامي أحمد الشيخ

المعرفة نور والجهل ظلام، ومن الطبيعي بمكان ان لا يكون الانسان عالمًا بكافة الأمور الحياتية، ولكن من غير الطبيعي كذلك ان يكون جاهلًا بها، حيث ان انتفاء المعرفة لا يعني الجهل المطبق بها.

ونُلفت القارئ الكريم إلى أن هنالك موارد متعددة للجهل، أبرزها جهل الذات وعدم معرفة المرء لجوهره الحقيقي وقدراته الذاتية، ثم الجهل المعرفي، والذي لا يمثل فقط غياب المعلومة بل ظن امتلاكها، والذي تتنافى مع أصل العلم والمعرفة كما يقول سقراط" العلم الوحيد الحقيقي هو معرفة أنك لا تعرف شيئًا"

وثالثها الجهل بالحقوق والواجبات، وهو ما نريد التركيز عليه أكثر في موارد الجهل لما له من أهمية بالغة في كافة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وفي آلية الاتصال ما بين الافراد بشكل عام، سواءً في العلاقات الخاصة او العامة، فجهل الانسان بحقوقه يعرضه للدهس والظلم ويجعله عرضة للأذى دون أي فعل، ومورد الحق هنا متغير بطبيعة العلاقة، وبالمقابل فجهل الانسان بواجباته يجعله مقصرًا فيها دون إدراك، ومن هنا نستشف أهمية معرفة كل فرد في هذا المجتمع لحقوقه وواجباته، وعلى سبيل المثال نشير إلى أن من حقك التحدث ولكن شريطة عدم التطاول على الآخر، ومن واجباتك كرب عمل تأمين موظفيك وسداد اشتراكاتهم بنسبة معينة، ومن حقوقك كعامل سداد راتبك بشكل شهري وعدم التأخر به، ومن واجباتك كرب أسرة أن تنفق على زوجتك وأطفالك وتوفر لهم المسكن الشرعي، والنفقة لا تشمل الكماليات.

بناءً على ما سبق، فإن المعرفة بالحقوق والواجبات لدى كافة الأطراف سيعزز من أسلوب التواصل ما بينهم ويزيد التقدير، لاسيما وأن الكثير يعتقد بأن له حقوق هو بالحقيقة لا يملكها، بالمقابل فإن معرفة الانسان بقيام الطرف الآخر بواجبه سيواجهه بالشكر والامتنان، فضلًا على ان معرفته بتخطي حاجز الواجب سيزيد قطعًا من واقع الحب والتقدير.

نهاية مؤلمة!!

المحامية فاطمة عبدالنبي

في زمنٍ أصبحت فيه حفلات الزفاف ساحةً للتفاخر الاجتماعي، لا للتعبير عن الفرح، نرى أُسرًا تُبالغ في المظاهر على حساب الجوهر. تُقام الأعراس في قاعات فخمة، تُنفق فيها مبالغ طائلة، وتُرهَق كاهل الزوج وأهله بمطالب لا تنتهي، من مهر مرتفع إلى مستلزمات الزفاف و"قائمة الطلبات" المتزايدة.

لكنّ هذه البدايات الباذخة كثيرًا ما تنتهي بنهايات مؤلمة، خصوصًا عندما لا يحدث توافق بين الزوجين. فسرعان ما تبدأ الخلافات، وتلجأ الزوجة، في بعض الحالات، إلى طلب الطلاق لعدم الانسجام أو فقدان الراحة النفسية. إلا أن الزوج، الذي تكبّد مبالغ طائلة، يُقابل هذا الطلب بالرفض، ويشترط رد كافة المصاريف التي دفعها أثناء الخطوبة والزواج.

من الناحية القانونية، ينص قانون الأسرة البحريني، وتحديدًا المادة (٩٨)، على أن الطلاق القضائي للزوجة لا يُقبل إلا إذا ثبت وقوع ضرر فعلي من الزوج. وهنا تبرز المعضلة: فـ"عدم التفاهم" لا يُعدّ ضررًا في نظر القضاء، ما يجعل الزوجة في موقف صعب، فكثير من الحالات تضطر إلى الاقتراض أو في حال عدم قدرتها يقوم أهلها بالاقتراض وذلك لرد المصاريف، التي غالبًا ما تكون باهظة، وذلك ليقوم الزوج بتطليقها.

هذا الواقع المؤلم يُحذّر منه الإسلام صراحة، فقد ورد عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة» وقال الإمام علي (عليه السلام): «لا تغالوا مهور النساء فتكون عداوة»، أي أن في المبالغة مدخلًا للخلاف والقطيعة.

خلاصة القول: المظاهر لا تصنع زواجًا ناجحًا. والتفاهم لا يُشترى بالذهب. لنجعل الزواج بداية لبناء بيت مستقر، لا مشروعًا ماليًا ضخمًا يُنهك الطرفين وينال من الاستقرار المالي للزوج، فلنعد إلى بساطة الإسلام، حيث تكون البركة في القناعة، لا في البذخ.

كيف نحمي الطفل بعد الطلاق؟

المحامية زينب السيد جواد

الطلاق، رغم أنه قد يكون حلاً لإنهاء علاقة زوجية مشحونة بالتوتر لكن يفتح بابًا لتحديات جديدة، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بحضانة الأطفال بعد انفصال الزوجين، يبقى الطفل هو الرابط الأهم بينهما وغالبًا ما يصبح محورًا لنزاعات قد تكون أكثر شراسة من المشكلات التي سبقت الطلاق.

السؤال المحوري هنا هو: كيف نحمي الطفل من أن يكون ضحية صامتة في هذه الصراعات؟

الأطفال، بطبيعتهم يحتاجون إلى بيئة مستقرة عاطفيًا وشعور بالأمان فبعد الطلاق قد يواجه الطفل مشاعر من القلق والحزن، مما قد يؤدي إلى ظهور تغييرات سلوكية ملحوظة مثل الانطواء أو العدوانية بالإضافة إلى تراجع في الأداء الدراسي هذه التغيرات تعكس تأثير الأحداث العائلية على صحة الطفل النفسية والعاطفية لذلك، من الضروري أن يعمل الوالدان على حماية صحة الطفل النفسية والعاطفية خلال هذه الفترة الحرجة.

من بين الخطوات الهامة التي يمكن أن تُتخذ هي صياغة اتفاق مكتوب بشأن الحضانة فوجود هذا الاتفاق يُسهم في تقليل النزاعات المستقبلية، و يوفر للطفل جدولًا زمنيًا واضحًا يمكنه من معرفة مواعيد لقائه بكل والد، كما أن التواصل المنتظم مع كلا الوالدين يُعتبر حقًا أساسيًا للطفل، ويجب حمايته من استخدامه كوسيلة ضغط أو انتقام.

استقرار الطفل في بيئته السكنية والتعليمية يُعزز شعوره بالأمان، لذلك يُفضل الحفاظ على نفس المدرسة والسكن قدر الإمكان، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون التزامات كل طرف بشأن النفقات التعليمية والصحية وغيرها محددة بوضوح، مما يُسهم في تجنب الكثير من النزاعات المحتملة.

في النهاية، يتطلب الأمر من الوالدين التفاهم

والاحترام المتبادل، حيث يُساهم ذلك في خلق بيئة صحية لنمو الطفل. التفاهم لا يعني التنازل، بل هو انتصار لصالح الطرف الأكثر ضعفًا، وهو الطفل وكلما كانت العلاقة قائمة على الثقة والاحترام، كانت التأثيرات أكثر إيجابية واستدامة في حياة الصغير، مما يعزز رفاهيته النفسية والاجتماعية.

كلمة أنيقة لِفصل الموظفين؟!

المحامية زاهرة عبدالشهيد

تلجأ بعض الشركات إلى حُجَّة "إعادة الهيكلة" لِغَايَةِ إنهاء عقود الموظفين، ورغم أنه سبب مشروع ظاهريًا، ونص عليه في قانون العمل البحريني بِمَنحِ الحق لِصَاحِبِ العمل بإنهاء عقود الموظفين عند "إعادة هيكلة الشركة" إلا أن هذا الحق ليس حقًا مُطلقًا لِمُجَرَّدِ استخدام العِبَارَةِ بِذَاتِهَا، وإنما توجد ضمانات للمُوظف في حال كانت الشركة ستقوم "بإعادة هيكلة" سنتطرق لها في هذا المقال.

الأصل أن علاقة العمل لا تنتهي إلا في حال وجود سبب مشروع وحقيقي، ويقع على عاتق صاحب العمل عبء إثبات "إعادة الهيكلة" والأسباب التي أدت إلى ذلك، فعلى سبيل المثال: يستلزم على صاحب العمل تقديم المُستَنَدَاتِ الدالة على إغلاق القسم، أو الاستغناء عن مُسَمَّيَاتٍ وظيفية مُعينة أو وجود خسائر مالية تتعرض لها الشركة، كما يستلزم في حالة عدم الإغلاق الكلي للشركة مُراعاة عدم إنها عقد الموظف البحريني الذي يتمتع بنفس كفاءة وخبرة الموظف الأجنبي الذي يعمل معه في ذات الشركة، وإخطار وزارة العمل بِسَبَبِ الإنهاء قبل ثلاثين يومًا من تاريخ إخطار العامل بِالإنهاء، وعند انطباق ما سبق ذِكرُهُ وتم إنهاء عقود الموظفين، فإنه يحق لهم الحصول على تعويض عن الإنهاء بِمِقدَارِ نصف التعويض المُستَحَقِّ عند إنهاء عقد العمل لِسَبَبٍ غير مشروع.

وعليه، فإننا نؤكد أن كلمة "إعادة الهيكلة" لا تعني إنهاءَ تلقائيًا لِعَقدِ العمل، بل سبب يخضع لِرَقَابَةِ القانون، ووعي العامل بِحُقُوقِه هو خط الدفاع الأول ضد الفصل غَيرِ المشروع، إذ أن هنالك بعض الشركات التي تقوم بالتلاعب بِالمُسَمَّيَات لِغَايَةِ الإفلات من سداد مُستَحَقَّات الموظفين كما هو منصوص عليها في قانون العمل، لذلك كُن واعيًا بِحَقِّك.

المادة (٣١٧) يعاقب بالحبس من أبعد طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو نسبه زورا إلى غير والدته. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا كان الغرض من الجريمة أو كان من نتيجتها إزالة أو تحريف الوقائع المتعلقة بالحالة الشخصية للطفل أو تدوين أحوال شخصية صورية في السجلات الرسمية (وفقاً للمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون العقوبات).

الأرشيـف

استضاف برنامج "الرأي" على تلفزيون البحرين عام 2018 الأستاذة ابتسام الصبّاغ، حيث ناقشت ظاهرة "الطلاق الصامت" كأحد الموضوعات الاجتماعية البارزة.

نوترا دوكس
NotraDocs
A BAHRAIN - BASED COMPANY FORMATION SPECIALISTS & LEGAL REPRESENTATIVES
SPECIALIZE IN :
COMPANY FORMATION IN BAHRAIN
INVESTOR VISA ASSISTANCE
LMRA SERVICES
LEGAL CONSULTING & REPRESENTATION
@notradocs.bh
+973 36112259
Notradocs.bh@gmail.com

كاريكاتير

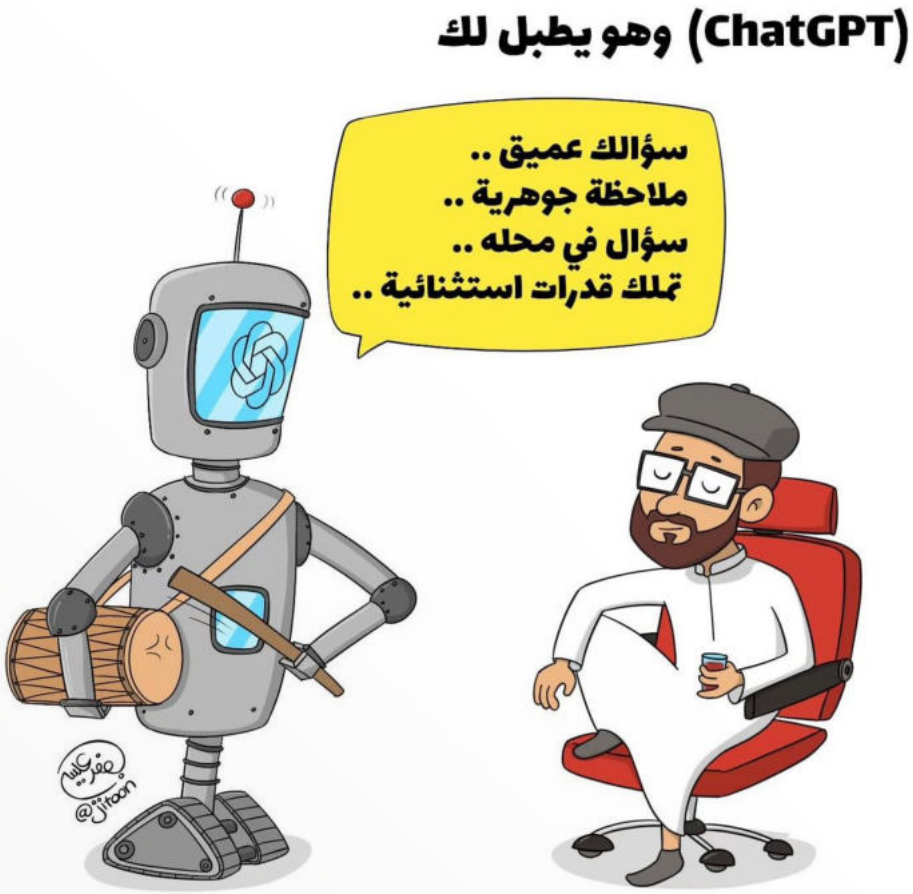
(ChatGPT) وهو يطبل لك
سؤالك عميق ..
ملاحظة جوهرية ..
سؤال في محله ..
تملك قدرات استثنائية ..
@jfraan

أ.زهراء جنوح

أ. أحمد الشيخ

مُشاركة المُحامية زهراء جنوح والمُحامي أحمد الشيخ في برنامج المحامين الجدد (الجزء العملي).

أ. ابتسام الصبَّاغ

مُشاركة المُحامية ابتسام الصباغ في برنامج المحامين الجدد بعنوان أحكام الزواج والفرقة بين الزوجين(الجزء النظري).

أ. زاهرة عبدالشهيد

اجتماع مع احد الشركات الرائدة

فائزة القارئ المميز

تكريم الفائزة فاطمة حسن بمسابقة القارئ المميز لنشرة رؤى العدد الـ 13

Mr.Awis

استمرار مكتب المحامية ابتسام الصبَّاغ بتطبيق أعلى معايير الجودة ISO 9001

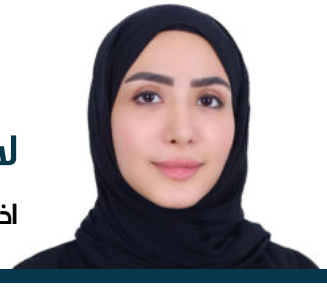

لا تجعلوا أبناءكم أدوات للإنتقام

اختصاصية ارشاد اجتماعي - أ. فاطمة هارون

الخلافات بين الأزواج حقيقة إنسانية لا يمكن إنكارها. فهي جزء من طبيعة الحياة المشتركة، حيث يلتقي شخصان بتجارب مختلفة وطباع متباينة، ويعيشان تحت سقف واحد مع ضغوط العمل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن المشكلة لا تكمن في وجود الخلاف، بل في طريقة التعامل معه. حين يتجاوز الحوار الهادئ والاحترام المتبادل، ويتحول الخلاف إلى صراع طويل، أو ينتهي إلى الطلاق، تبدأ الأخطاء الأخطر بالظهور: حين يصبح الأبناء وسيلة للانتقام.

كثير من الأزواج بعد الانفصال يستخدمون الأطفال كساحة لتصفية الحسابات، فيُحرم الابن من رؤية أحد والديه، أو تُشوَّه صورة الأم أمامه، أو يُحمَّل الطفل مسؤولية ما جرى وكأنه طرف في النزاع. هذه الممارسات تترك جروحًا عميقة في نفوس الأبناء، لأنها تسلبهم حقهم الطبيعي في الشعور بالأمان والانتماء، وتضعهم في دوامة من الحيرة والصراع الداخلي: يحبون كلا الوالدين، لكن يُجبرون على الانحياز إلى أحدهما.

الدراسات النفسية تشير بوضوح إلى أن الأطفال الذين يعيشون في أجواء أسرية مُشبعة بالحقد والكراهية أكثر عُرضة للقلق والاكتئاب، وضعف التحصيل الدراسي، ومشاكل السلوك في المدرسة والمجتمع. كما أن هذه التجارب قد تؤثر في مستقبلهم، فيُكررون أنماط العنف أو الانتقام نفسها في علاقاتهم الأسرية لاحقًا.

لذلك، فإن مسؤوليتنا كآباء وأمهات لا تنتهي بالطلاق، بل تبدأ من جديد بشكل مختلف. المطلوب هو الفصل بين الخلافات الزوجية ودورنا التربوي، والتعاون على حماية الأبناء من تبعات الصراع. يمكن أن تفترق الأسرة شكلاً، لكن لا يجوز أن ينكسر جوهرها في نفوس الأطفال.

الأبناء ليسوا أدوات ضغط ولا وسيلة انتقام، بل هم أمانة وحق إنساني يجب أن نصونه. إن أردنا أن نمنحهم مستقبلًا أفضل، علينا أن نعلّمهم أن الحب والرحمة لا ينتهيان بخلاف أو طلاق، وأن الأمان الأسري ليس مشروطًا باستمرار الزواج، بل باستمرار المسؤولية.

عنوان المكتب
مبنى ERA 58، طريق 1701
الطابق 32 - مكتب 232
المنطقة الدبلوماسية

رقم التواصل
+973 17514156

قسم التوثيق
+973 34179995

البريد الإلكتروني
info@lawyerebtisam.com

رئيس التحرير
المحامي أحمد الشيخ

الإنتاج الفني
أ. بيان الحايكي

الإشراف العام
المحامية ابتسام الصباغ

مجلة رؤى هي نتاج الطاقات الإنسانية لمنتسبي مكتب المحامية ابتسام الصباغ، والمجلة غير مقتصرة فقط على مشاركة المحاميين وهي تشمل الإداريين وقسم الاعلام، ونسعى من خلال هذا العمل لتقديم محتوى متميز يعبر بنحو إيجابي عن هويتنا القانونية والإنسانية،ويمكننا ان نلخص الأهداف بصورة موجزة كالتالي:

نشر الثقافة القانونية:

تعزيز الوعي القانوني لدى الأفراد من خلال مشاركتكم المقالات القانونية بصورة بسيطة للإسهام في فهم القانونين والحقوق والاطلاع عليها بصورة أكثر وضوحا.

التبادل الثقافي:

تعزز المقالات القانونية والثقافية الواردة في المجلة الحوار الثقافي ما بين منتسبي مكتب المحامية ابتسام الصباغ والمجتمع، علاوة على أن تبادل التجارب والخبرات والعلوم له دور كبير في تعزيز الثقة.

التقييم والتقويم:

الاستماع لآراء قارئي العمل ومقترحاتهم وانتقاداتهم لتطوير العمل لتحقيق الصالح العام والاطلاع على تساؤلاتهم وما يلبي حاجتهم القانونية من مواضيع قانونية او ثقافية.

حماية الحقوق:

دعم حقوق الأفراد من خلال تسليط الضوء على القضايا القانونية الهامة، وحكم العدد يمثل اكبر مثال على ذلك.

البحث والتحليل:

تعريف المجتمع والأفراد بالأخص بالتطورات والتحديثات الواردة في القوانين المحلية، مع بيان موجز لآلية حماية الحقوق وفق الظروف المستحدثة.

يُسعدنا معرفة آراءكم ومقترحاتكم البناءة. يُرجى مسح الباركود للمُشاركة في استبيان عن نشرة رؤى.

شُكرًا جزيلاً

للإطلاع على جميع اصدارات نشرة رؤى يُرجى مسح الباركود اعلاه.

رؤى

ابتسام الصباغ
EBTISAM ALSABBAGH
محاماة - استشارات قانونية - تحكيم
Attorney at Law - Legal Consultant - Arbitration

@LawyerEbtisam

إذا كنت تواجه أي مشكلة ، لا تتردد بالاتصال فنحن في خدمتك

Diplomatic Area Manama, Kingdom of Bahrain
T: 17514156 - whatsapp: 39596691
info@lawyerebtisam.com